



بقلم : بدر مشاري الحميضي

التجارة والتنمية

سعت هيئات المجتمع الدولي ومختلف مؤسسات التنمية الدولية والإقليمية والوطنية خلال العقود العديدة الماضية إلى دعم جهود الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصورة خاصة من خلال تقديم المساعدات الإنمائية والمعونات الفنية.

وقد دلت التجارب الماضية وخاصة أزمة المديونية في أوائل الثمانينيات إلى الحاجة لإصلاح السياسات الاقتصادية وغيرها من السياسات ذات الصلة بتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تحرير التجارة وإرساء قواعد التنافس في التجارة العالمية، وتبعاً لذلك الالتزام بتطبيق أنظمة منظمة التجارة العالمية.

وتعتبر تنمية التجارة وخصوصاً جانب الصادرات منها ذات

أهمية خاصة لدعم جهود التنمية في الدول النامية، أخذاً في الاعتبار أنه في غياب توفر فرص حقيقية لتنمية صادراتها، فإن الدول النامية المثقلة بالديون ستظل تواجه احتمالات عدم تمكنها من المحافظة على استمرارية الوفاء بخدمة ديونها في الأوقات المحددة وبانتظام.

ولتنمية تجارة الدول النامية، والصادرات على وجه الخصوص، جانب آخر يتعلق بفاعلية المساعدات الإنمائية ذاتها، إذ إن ضعف الصادرات الناجم عن محدودية الفرص في الأسواق العالمية بسبب إجراءات الحماية، أو التراجع في شروط التبادل التجاري من شأن أي منهما تقليص الفائدة المرجوه من وراء المساعدات الإنمائية، الأمر الذي يقتضي تدعيم دور تلك المساعدات عن طريق إتاحة الفرصة أمام صادرات الدول النامية ولوج أسواق الدول الصناعية. فسياسة المساعدات الإنمائية هامة، إلا أن سياسة تحرير التجارة دون قيود أمام صادرات الدول النامية قد لا تقل شأنًا. ■

بدر مشاري الحميضي